ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سياسات الأمن الغذائي: دراسة مقارنة بين مصر والعراق

Food Security Policies: A Comparative Study between Egypt and Iraq

د. ارشد احمد سمو arshed_simo@yahoo.de

دكتوراه في العلاقات الدولية والعلوم السياسية

الباحث/ يوسف خالد شاكر Yousifshakir04@gmail.com

ماجستير في السياسات العامة

تاريخ استلام البحث: 28 / 4 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 30 / 6 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص

تناولت الدراسة سياسات الأمن الغذائي في مصر والعراق مجموعة معقدة من التحديات والفرص التي تعكس السياقات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية الفريدة لكل منهما .تمثل هذه السياسات حجر الزاوية في جهود البلدان لتحقيق الاستقرار الغذائي والنمو المستدام، حيث يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل بما في ذلك التغير المناخي، النزاعات المسلحة، واحتياجات السكان المتزايدة .من خلال دراسة مقارنة بين البلدين، يتضح أن مصر ، بفضل مشاريعها الكبرى في مجال الري والزراعة، تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي، بينما يواجه العراق تحديات بنيوية نتيجة الأزمات المتكررة التي أثرت سلباً على قطا ع الزراعة. تعكس دراسة تجارب مصر والعراق في مجال الأمن الغذائي التحديات المشتركة التي تعوق تحقيق الاكتفاء الذاتي .تشمل تلك التحديات الحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى الانتقال نحو نظم غذائية أكثر استدامة ومرونة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي .يتطلب مستقبل الأمن الغذائي في كلا البلدين مزيجًا من الابتكار والسياسات الفعالة، جنبًا إلى جنب مع التوعية المستمرة للحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة، لضمان قدرة المجتمعات على مواجهة التقلبات المستقبلية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي– العراق– مصر – الاقتصاد الوطني

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Abstract:

The study examines food security policies in Egypt and Iraq, presenting a complex set of challenges and opportunities that reflect the unique economic, social, and political contexts of each country. These policies represent the cornerstone of the countries' efforts to achieve food stability and sustainable growth, as food security is affected by a range of factors, including climate change, armed conflict, and growing population needs. A comparative study of the two countries reveals that Egypt, thanks to its major irrigation and agricultural projects, is striving to achieve self-sufficiency, while Iraq faces structural challenges resulting from recurring crises that have negatively impacted the agricultural sector. A study of Egypt's and Iraq's experiences in food security reflects the common challenges that hinder self-sufficiency. These challenges include the need to intensify efforts to transition toward more sustainable and resilient food systems, as well as enhance regional and international cooperation. The future of food security in both countries requires a combination of innovation and effective policies, along with ongoing awareness-raising efforts to reduce poverty and improve living standards, to ensure communities are resilient to future fluctuations and achieve sustainable food security.

Keywords: Food Security - Iraq - Egypt - National Economy

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقدمة

أولا: مدخل تعريفي بموضوع البحث:

تعتبر سياسات الأمن الغذائي من الموضوعات الحيوية التي تحظى بأهمية متزايدة في الدول النامية، وخاصة في مصر والعراق، حيث تشكل التحديات الأمنية والغذائية أحد المرتكزات الأساسية لاستدامة التنمية .يعكس الأمن الغذائي قدرة الدولة على ضمان توفير غذاء كافٍ وآمن للمواطنين، ويتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .بالنظر إلى السياق الإقليمي والتحديات المشتركة التي تواجهها كلا البلدان، فإن دراسة السياسات الغذائية تعكس تنوع الاستجابات الحكومية والمرونة في معالجة الأزمات.

تتباين الظروف المناخية والزراعية والموارد الطبيعية بين مصر والعراق، مما يؤثر بشكل مباشر على استراتيجيات الأمن الغذائي المعتمدة .في مصر ، تستند السياسات الغذائية إلى التركيز على استغلال الأراضي الزراعية وتطوير البنية التحتية الزراعية، مع وضع استراتيجيات توسعية لتقليل الفجوة الغذائية .من ناحية أخرى، يواجه العراق تحديات متعددة، أبرزها النزاعات المسلحة والمشكلات الاقتصادية، مما أدى إلى فقدان جزء كبير من الإنتاج الزراعي القومي .نتيجة لذلك، تمثل سياسات الأمن الغذائي في العراق مسعى للتعافي من الأزمات وتعزيز الإنتاج المحلي.

ثانيا: أهمية البحث:

ان اهمية موضوع تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تحليل ودراسة أهم المسببات والمعوقات التي تؤثر في تحقيق أهم متطلبات الأمن الغذائي ولا سيما الفجوة الغذائي والاكتفاء الذاتي لأهم السلع والمنتجات الغذائية التي تلبي احتياجات الفرد منها وبصورة آمنة، وبكميات كافية، لذلك فإن دراسات سياسات الأمن الغذائي في مصر والعراق بات من الاهمية بمكان لان تدور حوله الكثير من النقاشات والبحوث العلمية.

ثالثا: اشكالية البحث:

تلقي قضية الأمن الغذائي اهتماماً بالغاً من جانب مختلف الدول والمؤسسات الدولية، كما أنها تأتي في مقدمة أهداف التنمية المستدامة العالمية (الهدف 2: القضاء التام على الجوع) لتحقيق الأمن الغذائي، ولذا

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يسعى الجميع إلى وضع السياسات واتخاذ التدابير التي تُسهم في الحد من انعدام الأمن الغذائي. واستهدفت الورقة تحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في مصر، وتحديد أبرز محدداته، واقتراح السياسات والإجراءات التي تعزز من أوضاعه

رابعا: تساؤلات البحث:

يمكن عرض هذا البحث من خلال التساؤلات التالية:

1. ما هو تعريف السياسة الغذائية؟
2. ما هي الادوار المنوطة بالدول لتحقيق الأمن الغذائي؟
3. ما هي الجوانب المؤثرة في السياسة الغذائية؟
4. هل يختلف الوضع فيما يتعلق بالسياسة الغذائية في مصر عنه في العراق؟

خامسا: اهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة المقارنة إلى استكشاف الفجوات والفروق الأساسية بين استراتيجيات الأمن الغذائي في مصر والعراق، مع تحليل العوامل المؤثرة مثل التوجهات الاقتصادية والسياسات الزراعية والتوجه نحو التكنلوجيا الحديثة .إن فهم هذه الجوانب ليس فقط يساهم في تعزيز المعرفة حول الممارسات الحالية، بل يساعد أيضًا في صياغة سياسات فعالة لمواجهة التحديات المستقبلية .بالتالي، ستتناول الدراسة مجموعة من المحاور الرئيسة تشمل تقييم سياسات الأمن الغذائي القائمة، توجيه الموارد، ورصد التغيرات المناخية وتأثيرها على الإنتاج الزراعي، مما يسهم في تقديم استراتيجيات فعالة تساهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في كلا البلدين.

سادسا: منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمقارن، بهدف تحليل السياسات التي تعتمد عليها مصر والعراق في تحقيق الامن الغذائي، الى جانب المنهج المقارن والذى سوف يتم استخدامه لمقارنة الموقف في مصر من مسألة الامن الغذائي بنظيره المصري.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سابعا: هيكلية البحث:

تناولنا هذا البحث من خلال ثلاثة مباحث حيث اشرنا في الاول منها الى تعريف الأمن الغذائي من حيث سياسات الأمن الغذائي في مصر، وتناولنا سياسات الأمن الغذائي في العراق، وفي المبحث الثاني عرضنا للإجراءات القانونية لمكافحة تهريب المواد الغذائية، أما في المبحث الثالث فقد أشرنا الى المقارنة بين السياسة الغذائية في العراق وفي مصر، واختتمنا البحث بمجموعة من النتائج والمقترحات.

المبحث الأول

تعريف الأمن الغذائي

يمثل الأمن الغذائي مفهومًا أساسيًا يتعلق بضمان توفير الغذاء الكافي والمغذي لجميع الأفراد في أي مجتمع، دون انقطاع أو تمييز .يتجاوز هذا المفهوم مجرد توافر الطعام، إذ يتطرق إلى كيفية الوصول إلى هذا الغذاء وجودته وسلامته .يعرف الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يتمكن فيها الأفراد من الحصول على ما يكفي من الغذاء بشكل دائم، مما يحقق لهم حياة صحية ونشطة .يتضمن هذا العناصر الأساسية الأربعة :التوفر، الوصول، الاستخدام، والاستقرار .هذه العناصر تعمل بشكل متكامل لضمان أن تكون المجتمعات قادرة على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية (1).

يعتمد الأمن الغذائي على مجموعة من العوامل، بما في ذلك الإنتاج المحلي للغذاء، السياسات الزراعية، والتجارة الدولية، بالإضافة إلى عوامل البيئة والمناخ .يعتبر الإنتاج الزراعي المستدام ضروريًا لضمان الأمن الغذائي، حيث يسهم في التصدي للمشكلات المرتبطة بزيادة عدد السكان والتغيرات المناخية .في السياقات التي تعاني من الفقر أو النزاعات، يصبح الوصول إلى الغذاء تحديًا أكبر، مما يعزز من ضرورة اعتماد استراتيجيات فعالة تسهم في تحسين الأمن الغذائي .من هنا تبرز أهمية السياسات الحكومية والدولية في تعزيز الأمن الغذائي،

(1)السيد عليوة، عبد الكريم درويش: دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، جامعة حلوان، بلا تاريخ نشر، ص43.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والتي تشمل تحسين البنية التحتية الزراعية، وتوفير التعليم والتدريب للمزارعين، ودعم الابتكارات التكنولوجية. (1)

إن الأمن الغذائي ليس مجرد مفهوم اقتصادي، بل هو أيضًا قضية اجتماعية وصحية ذات أبعاد إنسانية .عند تحليل الحالة في بلدان مثل مصر والعراق، يتجلى أن كل دولة تواجه تحديات فريدة تتطلب حلولًا مخصصة . في مصر ، على سبيل المثال، يتطلب تحقيق الأمن الغذائي استراتيجيات متقدمة تتعلق بإدارة الموارد المائية وزيادة الإنتاجية الزراعية .أما في العراق، فتشكل الظروف السياسية والاقتصادية تحديات خاصة، تستدعي توفير استثمارات فورية في قطاع الزراعة لضمان الأمن الغذائي المستدام .بالتالي، يسعى هذا الفصل إلى تقديم فهم دقيق لأسس الأمن الغذائي وعوامل نجاحه وتعزيز القدرة على تأمين الغذاء في السياقات الوطنية المختلفة (2)

المطلب الاول

سياسات الأمن الغذائي في مصر

تعتبر سياسة الأمن الغذائي في مصر من أولويات الحكومة نظرًا للتحديات المعقدة التي تواجهها البلاد في هذا المجال .منذ تسعينيات القرن الماضي، أعطت الحكومة الأولوية لإستراتيجيات تهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي وزيادة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية .تعد الزراعة المصرية جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، حيث تسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتوفر فرص عمل لملايين المواطنين .في السنوات الأخيرة، تم تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الإنتاجية، بما في ذلك إدخال تقنيات الزراعة الحديثة وتعزيز استخدام الموارد المائية بشكل مستدام .ترمي هذه الإستراتيجيات إلى زيادة الإنتاجية الزراعية في المناطق الزراعية التقليدية، مثل دلتا النيل والوجه القبلي، ومواجهة التحديات الناتجة عن التوسع العمراني وقلة الأراضي الزراعية.

(1)The Food and Agriculture Organization Of The United Nation (FAO), The Internatinal Fund For Agricultural Development (IFAD) and The World Food Programme (WFP) The State Of Food Insecurity in The Wold 2013 ", The multiple dimensions of Food security", Rome, FAO, 2015

(2)Rodriguez-Takeuchi, L., & Imai, K. S. (2013). Food price surges and poverty in urban Colombia: New evidence from household survey data. *Food Policy, 43*, 227-236.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إلا أن مصر تواجه تحديات جسيمة في إطار سياسات الأمن الغذائي، تتمثل في عدم الاستقرار الاقتصادي، والتغيرات المناخية، ونقص المياه .تعتبر الزيادة السكانية من العوامل المساهمة في الضغط على الموارد الغذائية، حيث يُتوقع أن يصل عدد السكان إلى نحو 150 مليون نسمة بحلول عام .2050 الحصص المائية الهزيلة نتيجة للنقص العام في المياه العذبة، إلى جانب تدهور حالة الموارد الزراعية، تعيق قدرة البلاد على تحقيق الأمن الغذائي .كما تكشف الأرقام أن نسبة كبيرة من السكان تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مما يستدعي تدخلاً عاجلاً من الحكومة لضمان توفير الغذاء بشكل مستدام(1)

في سياق استجابتهم لتلك التحديات، أطلقت الحكومة عدة مبادرات، منها مشروع" المليون ونصف فدان "لزيادة المساحات المزروعة، وتعزيز برامج الدعم للفلاحين لضمان تحقيق زراعة مستدامة .علاوة على ذلك، أصبحت السياسات الغذائية في مصر مرتبطة بشكل متزايد بالسياسات الاقتصادية العامة، مما يشير إلى ضرورة تكامل الجهود بين مختلف القطاعات الحكومية .في النهاية، تكمن نجاح سياسات الأمن الغذائي في مصر في قدرة الدولة على التعامل بصورة استباقية مع هذه التحديات وضمان توفير غذاء آمن وفير لجميع المواطنين.

الفرع الاول

الإستراتيجيات الحكومية

تُعَدّ الإستراتيجيات الحكومية للأمن الغذائي في كل من مصر والعراق عنصراً محورياً في معالجة قضايا نقص الغذاء وضمان استدامة الإمدادات الغذائية .في مصر ، تتمحور السياسة الغذائية حول عدة جوانب رئيسية، بدءاً من زيادة الإنتاج المحلي وتحسين تقنية الزراعة وصولاً إلى تعزيز استخدام الموارد المائية بطرق فعّالة . قامت الحكومة المصرية، في إطار رؤية2030 ، بطرح مبادرات تهدف إلى زيادة إنتاج المحاصيل الرئيسية مثل القمح والأرز ، حيث تم تخصيص أراضٍ جديدة للزراعة واستثمار الأراضي الصحراوية بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد وتعزيز القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي. (2) .

(1)MOHP, NNI, UNICEF, Ain Shams University, and South African MRC. (2012). Egypt Nutrition: Landscape Analysis Report 2012

(2)الفريق الفني للبحوث(ايكاردا)، برنامج الاغذية العالمي للأمم المتحدة، المراجعة الاستراتيجية الوطنية لامن الغذاء والتغذية في العراق، 2018.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما في العراق، تعكس الاستراتيجيات الحكومية المعقدة دوراً أكبر للاقتصاد الريفي والمناهج الزراعية الحديثة، حيث تتبنى الحكومة برامجا لدعم الفلاحين وتوفير الآلات الزراعية الحديثة والمساعدة الفنية .كذلك، تسعى الخطط إلى تطوير البنى التحتية الزراعية وتعزيز المرونة أمام التحديات البيئية، مثل الجفاف والتصحر .والأمر يتطلب تضافر الجهود بين الوزارات المختلفة والعمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص، لا سيما فيما يتعلق بالاستثمار في البحث العلمي ونقل التكنولوجيا.(1)

على الرغم من المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجه كلا البلدين، إلا أن التوجه نحو استراتيجيات حكومية تعزز الأمن الغذائي يظل حيوياً .فكل من مصر والعراق يتشاركان في التعامل مع التحديات مثل زيادة عدد السكان والضغط على الموارد الطبيعية .إن النجاح في تحقيق الأمن الغذائي يتطلب إطارًا شمولياً يراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى التعاون الإقليمي والدولي في تبادل المعرفة والممارسات الفعالة .من خلال تقييم هذه السياسات ودراسة نجاحاتها وإخفاقاتها، يسعى كل من البلدين إلى بناء أسس متينة لتحقيق الأمن الغذائي الذي يشمل جميع فئات المجتمع. (2).

الفرع الثاني

التحديات الراهنة

تُعتبر التحديات الراهنة التي تواجه سياسات الأمن الغذائي في مصر والعراق معقدة ومتعددة الأبعاد، إذ تتداخل العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتشكيل مشهد شامل من الأزمات .في مصر ، يُعَدّ ندرة الموارد المائية من أبرز التحديات، نتيجة ارتفاع الطلب على المياه بسبب زيادة عدد السكان والتغيرات المناخية .تتزايد الضغوط على نهر النيل، الذي يُعتبر المصدر الأساسي للمياه، مما يؤدي إلى تناقص حصص المياه المخصصة للزراعة . هذا النقص يعوق قدرة مصر على إنتاج الغذاء الكافي لتلبية احتياجات سكانها المتزايدة، ويعكس ضرورة تطوير استراتيجيات فعّالة لإدارة الموارد المائية.

(1)Yang, Q. et al, (2012). What We Eat in America, National Health and Nutrition Examination Survey, 2009–2010. Pediatrics, 130, 611-619.

(2)جيمس اندرسون: صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999، ص298.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من جهة أخرى، يتعرض العراق لتحديات مشابهة، حيث أثر النزاع المستمر والتغيرات الجيوسياسية على استقرار النظام الغذائي .تُضاف إلى ذلك، الفساد المستشري في المؤسسات الزراعية، الذي أدى إلى تقويض جهود الحكومة في تعزيز الأمن الغذائي .يُظهر التقارير أن النقص في البنية التحتية، مثل الطرق والمعدات الزراعية، يُعطّل عمليات الإنتاج الزراعي ويزيد من الاعتماد على الواردات الغذائية .علاوة على ذلك، يؤدي التغير المناخي، مع توقعات جفاف طويلة الأمد، إلى تهديد المحاصيل الزراعية، مما يزيد من الحاجة إلى استراتيجيات للتكيف (1)

إجمالاً، تعكس هذه التحديات الراهنة في كل من مصر والعراق ضرورة تنسيق جهود السياسات الزراعية والموارد المائية ضمن إطار يُعزز الاستدامة البيئية ومواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي .تسلط هذه التحديات الضوء على أهمية البحث عن الحلول المبتكرة، بما في ذلك الاستثمارات في التكنولوجيا الزراعية الحديثة، وتعزيز التعاون الإقليمي في إدارة الموارد المائية .هذه الاستراتيجيات يمكن أن تُمكّن الحكومات من تحسين الأمن الغذائي، وضمان استدامة الإنتاج الزراعي أمام التغيرات المتسارعة في البيئة السياسية والاجتماعية(2)

المطلب الثاني

سياسات الأمن الغذائي في العراق

تعتبر سياسات الأمن الغذائي في العراق عنصرًا حيويًا في استراتيجيات التنمية الوطنية، حيث تتعلق مباشرة بتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي .تستند هذه السياسات إلى مجموعة من الاستراتيجيات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة كفاءة توزيع الموارد الغذائية .تضم هذه الاستراتيجيات تحفيز الزراعة من خلال تقديم الدعم المالي والفني للمزارعين، وتطوير نظام استثماري يتيح للمستثمرين المحليين والأجانب تطوير مشاريع زراعية وصناعات غذائية .في هذا السياق، تتبنى الحكومة العراق مشاريع تهدف إلى

(1)WFP. (2013). The Status of Poverty and Food Security in Egypt: Analysis and Policy Recommendations. Cairo.

(2)Verpoorten, M., Arora, A., Stoop, N., & Swinnen, J. (2013). Self-reported food insecurity in Africa during the food price crisis. Food Policy, 39, 51-63.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، مثل الري بالتنقيط والزراعة العمودية، مما يعزز القدرة الإنتاجية التي تتماشى مع التحديات المناخية الحالية. (1).

ومع ذلك، تواجه سياسات الأمن الغذائي في العراق تحديات مركبة متعددة الأبعاد .يأتي أولها من الندرة في الموارد المائية، حيث تؤثر التغيرات المناخية والإدارة غير الفعالة للمياه على الإنتاج الزراعي .كما يعتبر الوضع الأمني الهش، نتيجة النزاعات الداخلية والإقليمية، أحد العوامل الرئيسية التي تعيق تنفيذ السياسات بشكل فعال، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية والاعتماد على الواردات .بالإضافة إلى ذلك، تعاني الأسواق الغذائية من عدم الاستقرار والتقلبات السعرية، بينما تفشل الجهود الرامية لتوزيع الأغذية بشكل عادل، مما يسهم في زيادة معدلات الفقر وسوء التغذية. (2).

في ضوء هذه التحديات تنبثق الحاجة إلى استراتيجيات شاملة تعالج الأسس البنيوية للأمن الغذائي في العراق، وتعمل على تعزيز التعاون بين مختلف الوزارات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني .يتطلب الأمر تحديد سياسة واضحة تقوم على الإحصاءات الدقيقة عن احتياجات المواطنين ومقدراتهم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة .إن التحول من الاعتماد على الواردات إلى تأمين الاكتفاء الذاتي يتطلب استثمارًا علميًا وعمليًا في مجالات الزراعة المستدامة وآليات التوزيع، مما يضع العراق على الطريق الصحيح نحو تحقيق الأمن الغذائي الشامل.

الفرع الأول

الإستراتيجيات الحكومية

تمثل الإستراتيجيات الحكومية عاملاً حاسمًا في تشكيل سياسات الأمن الغذائي، إذ تعكس جهوزية الدولة واستجابتها لتحديات نقص الغذاء .في العراق، يشمل هذا التوجه مجموعة من البرامج والسياسات التي تهدف

(1) احمد حسن علوان الشمري، قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في ظل الازمات العراق: حالة دراسية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2021، ص54.

(2) خالد قحطان عبود، الامن الغذائي في العراق وأفاقه المستقبلية فى ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، 2016، ص16.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتعزيز القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي .تستند هذه الإستراتيجيات إلى خطط وطنية متعددة، حيث تسعى إلى تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية من خلال تحفيز الإنتاج المحلي عبر دعم المزارعين وتكثيف زراعة المحاصيل الأساسية .يبرز دور الحكومة في ضمان توفير الموارد المائية والتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى استثمارات في البنية التحتية الزراعية لتحقيق التنمية المستدامة. (1).

على الجانب الآخر ، تركز الإستراتيجيات الحكومية في مصر على تعزيز الأمن الغذائي من خلال برامج متعددة ترتبط بالتوسع في الأراضي الزراعية وتحسين جودة المحاصيل .تُعتمد سياسات تحقيق المواءمة بين التوسع الحضاري وزيادة المساحة المزروعة، إلى جانب تشجيع الاستثمارات في تقنيات الري الحديثة .تتبنى الحكومة المصرية نهجًا متكاملاً يركز على التعليم والتدريب للمزارعين لتعزيز كفاءاتهم، وزيادة الإنتاجية .كما أن هناك توجهات مستمرة نحو تنويع المحاصيل الغذائية، وإدخال أنواع جديدة من الزراعة مثل الزراعة الرأسية والزراعة المائية، الأمر الذي يسهم في مواجهة تحديات المناخ ويعزز إنتاج الغذاء المحلي. (2).

إن المراقبة والتقييم الفعلي للإستراتيجيات المتبعة يمثل تحديًا في حد ذاته .تشمل هذه الأنشطة رسم خريطة واضحة للأداء الغذائي من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالإنتاج والمخزون والأسعار .يعكس هذا التحليل مدى فعالية السياسات الحكومية في مواجهة الأزمات الغذائية وتقديم حلول مستدامة .ورغم المساعي الحكومية، لا تزال تحقيق التكامل بين هذه الإستراتيجيات يواجه تحديات عدة، منها العوامل البيئية والأمنية، الأمر الذي يتطلب تعاونًا إقليميًا ودوليًا لمواجهة هذه القضايا .توضح هذه الاستراتيجيات دور الحكومة كمنظمة مركزية في مواجهة القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي، مما يعكس الحاجة لتعزيز التنسيق والابتكار في السياسات الحالية. (3).

(1) أثير عبادي عباس، الازمات في الاسواق المالية وانعكاساتها في الاقتصاديات العربية مع اشارة خاصة للاقتصاد العراقي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2011، ص54.

(2)عبد الرحمن محمود عليان، العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد: الضوابط والآليات، المؤتمر الأول لقسم المحاسبة والمراجعة عام 2011/ 2012)، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2016، ص76.

(3) اخلاص محمد حسين، دور تقنيات الري الحديثة فى تحقيق الامن الغذائي في العراق، جامعة بغداد، 2012، ص28.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الثاني

التحديات الراهنة

تشير التحديات الراهنة في سياسات الأمن الغذائي إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر سلبًا على القدرة الإنتاجية والحد من انعدام الأمن الغذائي في كل من مصر والعراق .في العراق، يستمر النزاع المسلح ونقص الاستقرار السياسي في خلق بيئة غير مواتية لتطوير الزراعة والصناعة الغذائية .إذ يعاني المنتجون المحليون من ضعف البنية التحتية، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى الأسواق .هذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يعيق قدرة البلاد على تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي .بالإضافة إلى ذلك، يسهم الفساد الإداري في تفشي الفقر في مختلف المناطق، مما يزيد من الحاجة إلى الدعم الخارجي.(1)

أما في مصر ، فتعاني الدولة من مشكلات مشابهة، حيث إن النمو السكاني السريع يضغط على الموارد الغذائية، مما يجعل الحكومة بحاجة ملحة إلى استراتيجيات جديدة للتوزيع والإنتاج .يُعد الفقر المائي أحد أبرز التحديات، حيث يعتمد نحو 90% من المياه المستخدمة في الزراعة على نهر النيل، الذي يعاني من التغييرات المناخية والتوترات الإقليمية .علاوةً على ذلك، تظهر مشاكل في إدارة الموارد بشكل فعال، مما يؤدي إلى هدر كبير في مياه الري .تتجلى آثار هذه العوامل في ازدياد معدلات انعدام الأمن الغذائي وضعف القدرة على مواجهة الأزمات .(2)

وفي سياق التغيرات المناخية، يُعتبر هذا التحدي مشتركًا بين كلا البلدين .تضررت الزراعات بشكل مباشر نتيجة الجفاف والظروف المناخية القاسية، مما أثر على المحاصيل الرئيسية .هذه العوامل، مجتمعةً، تشكل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق الأمن الغذائي المستدام، حيث تبرز الحاجة إلى سياسات تتجاوز استراتيجيات الإنتاج التقليدية، وتتبنى مفاهيم جديدة للإدارة المستدامة للموارد، وتحقيق تكامل فعّال في استراتيجيات التغذية والتمويل .تُعد هذه

(1)Jesus Huerta De Soto, money, bank credit and Economic cycles, second edition, translated by Melinda A. STROUP (Ludwing von mises instituteAlabama2009.

(2) المصدر السابق، نفس الاشارة السابقة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النقاط ليست فقط تحديات فورية، بل تتطلب اهتمامًا واستجابة شاملة لضمان رفاهية المجتمعات على المدى الطويل.

المطلب الثالث

تحليل فعالية سياسات الأمن الغذائي

تتطلب فعالية سياسات الأمن الغذائي تقييمًا شاملاً يعتمد على معايير وطرق قياس محددة، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تعكس الأداء الفعلي لهذه السياسات في مصر والعراق .تعتمد طرق قياس فعالية الأمن الغذائي على تحليل البيانات الكمية والنوعية التي تُجمع من مصادر متعددة، بما في ذلك التقارير الحكومية، الدراسات الأكاديمية، والبيانات الميدانية .من أهم هذه الطرق تحليل مستويات الفقر ، الأمن الغذائي، والتغذية، حيث تشكل هذه العوامل مؤشرًا قويًا يدل على مدى استجابة السياسات للمتطلبات الأساسية للسكان .(1)

تتضمن المؤشرات الرئيسية المستخدمة في هذا التحليل مقدار توفر الغذاء، الوصول إلى المواد الغذائية، واستخدامها بشكل ملائم .في حالة مصر ، يمكن استخدام معدل استهلاك الغذاء لكل فرد كأحد المؤشرات الأساسية لتقييم فعالية السياسات المعتمدة .بينما في العراق، يمكن فحص تأثير النزاعات الداخلية على توفر الموارد الغذائية وسبل العيش التي تؤثر في جميع الطبقات الاجتماعية .من خلال هذه المعايير ، يمكن رسم صورة دقيقة عن مدى قدرة الدولتين على تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى استخراج الدروس المستفادة التي يمكن أن تسهم في تطوير سياسات مستقبلية.

بوجهٍ عام، إن تحليل فعالية سياسات الأمن الغذائي يتطلب مزجًا بين الأدوات الكمية والنوعية، مما يعكس التعقيد الموجود في بيئات الأمن الغذائي في مصر والعراق .في هذا السياق، والتعقيدات التي يواجهها كل جانب، يصبح من الضروري اعتماد استراتيجيات شاملة ومرنة تأخذ في الاعتبار التنوع الثقافي، والاقتصادي،

(1)صديق محمد الطيب ، "الأمن الغذائي العربي ومحدداته: السودان، نموذجا، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 34، السنة 2010، ص98.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والسياسي لكل دولة .إن هذه الفرضيات تحتم ضرورة التقييم المستمر والتكيف مع الاحتياجات المتغيرة، وبالتالي، تعكس فعالية هذه السياسات قدراتها على توفير الأمن الغذائي في ظل التحديات الحالية والمستقبلية (1).

الفرع الأول

طرق القياس

في سياق تحليل فعالية سياسات الأمن الغذائي، يعد اعتماد طرق قياس دقيقة وشاملة أمرًا بالغ الأهمية لتقييم مدى نجاح هذه السياسات في الدول المستهدفة مثل مصر والعراق .يعد الفهم العميق لطرق القياس مسألة معقدة تتطلب التمييز بين الأدوات الكمية والنوعية .في هذا الإطار، يمكن تصنيف طرق القياس إلى فئات متعددة تشمل المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية .تعكس هذه المؤشرات قدرة الدول على توفير الغذاء لسكانها، وتحدد مستوى التقييم من خلال قياس توافر الغذاء، الوصول إلى تلك الموارد، واستخدامها بشكل فعال.

تعد الطرق الكمية مثل تحليل البيانات الإحصائية، ونماذج التنبؤ، ضرورية في تقديم أرقام دقيقة تصف الوضع الغذائي .على سبيل المثال، يمكن للدراسات الاستقصائية الشاملة استخدام نماذج وجودة البيانات لدراسة العادات الغذائية للسكّان وتقدير تأثير السياسات .في حين تتمثل الطرق النوعية في إجراء المقابلات والمجموعات النقاشية التي تعكس التجارب المباشرة للأفراد مع الأمن الغذائي، مما يساعد في فهم التحديات المحلية المختلفة. (2).

تتطلب عملية القياس الفعّال للتقدم في الأمن الغذائي تبني مقاربة شاملة تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية . على سبيل المثال، قد تتيح دراسة حالة تحليلية مدمجة تسليط الضوء على الفجوات الموجودة بين فعالية السياسة الرسمية والتجارب اليومية للأسر في كل من مصر والعراق .من خلال دمج الأساليب المختلفة، يمكن للباحثين والجهات المعنية في المجال الزراعي والغذائي الحصول على رؤى ثاقبة تدعم اتخاذ القرارات وتطوير السياسات

(1)خيري عبد الرزاق جاسم: قضايا سياسية، المجلد الرابع، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان 2010,20,19

(2)المصدر السابق، نفس الاشارة السابقة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستندة إلى الأدلة .لذا يعتبر فهم وتطبيق طرق القياس الفعالة أساسًا لضمان استدامة الأمن الغذائي في هذه البيئات المتنوعة.1)

الفرع الثاني

المؤشرات المستخدمة

تعتبر المؤشرات المستخدمة في تحليل السياسات الأمنية الغذائية أدوات أساسية لتقييم فعالية هذه السياسات في كل من مصر والعراق .هذه المؤشرات توفر فهماً دقيقاً للأبعاد المتعددة للأمن الغذائي، حيث يتم تصنيفها ضمن فئات رئيسية تشمل الدوافع الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية .في السياق الاقتصادي، يتم الاعتماد على مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي القطاعي، ونسب الفقر ، ومستويات البطالة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالقدرة على الوصول إلى الغذاء. (2) أما في الجانب الاجتماعي، فتلعب مؤشرات سعة الاستهلاك الغذائي ونسب استهلاك الأغذية الأساسية، مثل الحبوب والفواكه والخضروات، دوراً مهماً في تحديد مستوى الأمان الغذائي ومدى توفر الأغذية الكافية للجميع.

علاوة على ذلك، تؤخذ بعين الاعتبار المؤشرات البيئية، مثل معدلات تلوث التربة والمياه، وسوء إدارة الموارد المائية، التي تعكس مدى استدامة السياسات المتبعة .الطبيعة الهشة للموارد في العراق ومصر ، نتيجة التحديات البيئية والسيبرانية، تؤدي إلى تفاقم مشكلات الأمان الغذائي .استخدام منهجية التحليل المكاني، كالخرائط الجغرافية والتحليل الإحصائي للبيانات، يسهم أيضاً في تحديد المناطق الأكثر احتياجًا للدعم، مما يسمح للمسؤولين باتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات تقريبية بدلًا من الاعتماد على تقييمات عامة قد تكون غير دقيقة. .(3)

(1)Ramadan, R., & Thomas, A. (2010, June). Impacts of Rising Food Prices on the Egyptian Households' Welfare

(2) حسين سالم جاسم البغدادى، تحليل واقع الامن الغذائي وامكانات تحققه، مجلة القاسم للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد رقم (3)، السنة 2016، ص66.

(3) المصدر السابق، نفس الاشارة السابقة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما يمكن تصنيف المؤشرات حسب مدى استجابتها للتغيرات الزمنية، إذ ينبغي مراقبتها دورياً لضمان تكييف السياسات الأمنية الغذائية مع التحديات المستجدة .إن تطوير مؤشرات مرنة وقابلة للتكيف يمكن أن يسهل عملية تقييم التقدم على المدى الطويل، مما يساعد في تحديد الثغرات في الاستراتيجيات الحالية وتوجيه الاستثمار في المجالات الأكثر حاجة .ومن خلال هذه المنظومة المتكاملة من المؤشرات، يصبح بالإمكان رسم صورة شاملة تمكّن صانعي السياسات من تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق استدامته في مصر والعراق.

المطلب الرابع

منظومة' أمان 'التابعة لوزارة الداخلية

تعتبر منظومة" أمان "التابعة لوزارة الداخلية في مصر واحدة من الأدوات الأساسية لإدارة الأمن الغذائي، حيث تلعب دوراً حيوياً في تعزيز وتنسيق جهود حماية المستهلك وضمان سلامة المنتجات الغذائية .ويستند الهيكل التنظيمي لهذه المنظومة إلى تفاعلات متعددة بين مختلف الجهات الحكومية المعنية، مما يتيح تكامل الجهود ويعزز من فعالية السياسات المتبعة .يتمثل التصميم الهيكلي في وجود وحدات مخصصة تعنى بمراقبة جودة الأغذية، وتنسيق الأنشطة بين مختلف الإدارات، وتحليل البيانات المتاحة لضمان استجابة سريعة للتهديدات المحتملة .تساهم هذه الوحدات أيضاً في تطوير الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة الأزمات المرتبطة بالأمن الغذائي، مما يجعل منها نقطة ارتكاز مهمة في النظام الكلي للرقابة الغذائية في مصر (1).

أما بالنسبة لآلية العمل، فهي تعتمد على تطبيق سياسات وقوانين صارمة تضمن شفافية العمليات ومتطلبات السلامة في القطاع الغذائي .يتم تنفيذ برامج تفتيش دورية تشمل جميع مراحل سلسلة الإمداد الغذائي، بدءاً من الإنتاج الزراعي وصولاً إلى مرحلة التوزيع .تُستخدم تقنيات متقدمة في جمع البيانات، عبر استخدام نظم المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي، لتقييم المخاطر المتعلقة بالسلامة الغذائية .يتم إدماج هذه المعلومات ضمن نظام موحد يُمكِّن المعنيين من اتخاذ القرارات اللازمة بناءً على تحليل علمي دقيق .وبالتالي، تضمن آلية العمل في منظومة" أمان "تكامل المعلومات والعمليات، مما يُساعد في تعزيز مستوى الثقة بين

(1)عادل المهدي وآخرون، تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل استراتيجية التنمية الزراعية 2030، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الرابع، ديسمبر 2021.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المواطنين وإدارة الأمن الغذائي بشكل شامل .تبرز هذه المنظومة كأداة فعالة لمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، وسط التغيرات المستمرة في المشهد الاقتصادي والاجتماعي.

في النهاية، يتضح أن منظومة" أمان "ليست مجرد آلية رصد، بل هي إطار شامل يجمع بين الأبعاد التنظيمية والفنية لضمان إنتاج غذائي آمن وصحي، ما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

الفرع الأول

الهيكل التنظيمي

يعتبر الهيكل التنظيمي لمنظومة' أمان 'التابعة لوزارة الداخلية في مصر آلية معقدة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال التنسيق بين مجموعة من الجهات الحكومية والأهلية .يتكون هذا الهيكل من عدة مستويات إدارية، بدءًا من المستوى المركزي وصولًا إلى المستويات المحلية، حيث تتوزع المسؤوليات والمهام بشكل يتماشى مع استراتيجية الأمن الغذائي .في المستوى المركزي، يتولى وزير الداخلية الإشراف على المنظومة، بينما يتواجد تحت قيادته عدد من الوحدات التي تتخصص في مجالات مثل التخطيط، التنفيذ، والمراقبة .كل وحدة تعمل بشكل مستقل من حيث النشاطات، لكنها مرتبطة في النهاية لتحقيق هدف مشترك يتمثل في تعزيز الأمن الغذائي وحماية الاقتصاد الوطني من الأزمات. (1).

على المستوى المحلي، يُعهد إلى المحافظات تنفيذ سياسات' أمان 'من خلال توفير الموارد اللازمة والتنسيق مع الوزارات المختلفة مثل وزارة الزراعة ووزارة التموين .يُعزز هذا النموذج التناسق بين الهيئات المختلفة، ويحد من الفجوات التي قد تؤدي إلى ضعف في تطبيق السياسات بشكل فعال .كما يقوم جهاز حماية المستهلك بتنفيذ تفتيشات دورية للتأكد من توفر السلع الغذائية وجودتها، مما يعكس المبدأ الأساسي للمنظومة وهو حماية حقوق المستهلكين وتعزيز الشفافية في السوق. (2) . .

(1)أنس البكري ووليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع،2002، ص155.

(2)Heltberg, R., Hossain, N., & Reva, A. (2012). Living through Crises: How the Food, Fuel, and Financial Shocks Affect the Poor. Washington, USA: World Bank.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تتطلب فعالية الهيكل التنظيمي لمنظومة' أمان 'تدقيقًا مستمرًا في الأداء وإعادة تقييم للسياسات المتبعة .وقد أثبتت التجارب السابقة أن وجود قنوات اتصالات فعالة بين المستوى المركزي والمحلي له تأثير مباشر على نجاح عمليات الإمداد والتوزيع .إن الاستخدام الفعال للتكنولوجيا، مثل أنظمة المعلومات الجغرافية والبيانات الكبيرة، يُعتبر عنصرًا حاسمًا في تعزيز قدرة الهيئة على الاستجابة السريعة للأزمات وضمان استدامة الأمن الغذائي في وجه التحديات المتزايدة التي تواجهها البلاد. (1).

الفرع الثاني

آلية العمل

آلية العمل في منظومة' أمان 'التابعة لوزارة الداخلية تُعَدُّ من الجوانب الحيوية التي تضمن تنفيذ السياسات الفعالة للأمن الغذائي في كل من مصر والعراق .تستند هذه الآلية إلى مجموعة متكاملة من الأنشطة والعمليات التي تهدف إلى تحديد وتوزيع الموارد الغذائية بشكل عادل ومنتظم، مع التركيز على تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا .في هذا السياق، يتم تنسيق الجهود بين مختلف الأقسام المحلية والجهات المعنية، بما في ذلك وزارة الزراعة ووزارة التجارة وهيئات المجتمع المدني، لضمان تبادل المعلومات والموارد بطريقة فعالة.

تبدأ آلية العمل بتقييم شامل للوضع الغذائي القائم، حيث يتم جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك .تستخدم هذه المعلومات لرسم خريطة دقيقة للاحتياجات الغذائية، مما يساعد في تحديد المناطق الأكثر ضعفًا والموارد المتاحة .بعد تحديد هذه العناصر ، يتعين على المنظومة تنسيق الجهود للتأكد من وصول المساعدات الغذائية إلى الفئات المستهدفة في الوقت المناسب، من خلال إنشاء نقاط توزيع استراتيجية وتوظيف التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة. (2).

(1)محمد يسري مصطفي، الأمن الغذائي العربي والازمة الغذائية، خسائر وحلول المستقبل، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد رقم (2)، السنة 2015، ص113.

(2)حسين سالم جاسم البغدادي، مصدر سابق، ص66.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إضافة إلى ذلك، تشمل آلية العمل مراقبة مستمرة للعمليات لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتجنب الهدر .يتم تطبيق نماذج تقييم الأداء التي تعتمد على معايير محددة، مما يتيح للجهات المعنية قياس فعالية البرامج الغذائية . من خلال هذا الإطار الديناميكي، تسعى منظومة' أمان 'إلى تعزيز الأمن الغذائي في مصر والعراق، مستفيدة من التجارب السابقة والتوجيهات العالمية في مجال مكافحة الجوع وتحقيق التنمية المستدامة .في نهاية المطاف، تؤكد هذه الآلية على أهمية الربط بين السياسات الحكومية واستجابة المجتمع المدني لتحقيق النتائج الناجحة في مجال الأمن الغذائي. (1).

الفرع الثالث

التحديات التي تواجه منظومة' أمان'

تعتبر منظومة" أمان "للأمن الغذائي في كل من مصر والعراق مزيجاً معقداً من التحديات التي تعرقل جهود تحقيق الأمن الغذائي المستدام .تواجه هذه المنظومة مشكلات إدارية تتمثل في ضعف التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية المسؤولة عن الإنتاج الزراعي، توزيع السلع، والمراقبة الغذائية .في مصر، تعاني الوزارات من التداخل في المسؤوليات، مما يؤدي إلى عدم تنفيذ السياسات بكفاءة متكاملة .بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الفساد الإداري في توزيع الموارد الزراعية والمساعدة على إنجاز سياسات غير فعالة، مثل تلك المطروحة لمواجهة النقص في إمدادات الغذاء .هذه الظواهر تضيف عبئاً ثقيلاً على جهود مصر في تحقيق استدامة الأمن الغذائي رغم توافر الأراضي الصالحة للزراعة.

في العراق، تعقد الأمور جراء التحديات السياسة والأمنية التي تعيق التنمية الزراعية .بالإضافة إلى الأزمات السياسية المستمرة، تحتاج المؤسسات الزراعية إلى تحديث بنيتها التحتية وكفاءتها الإدارية .التدهور البيئي في بعض المناطق، مثل تصحر الأراضي وتلوث المياه، يزيد من تعقيد الحالة الغذائية .علاوة على ذلك، فإن

(1)رضا محمد هلال، "امن الموارد واثاره الاستراتيجية على الدول العربية "، مجلة السياسة الدولية، العدد.168، اكتوبر 2011، ص128.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية يضع العراق عرضة للتقلبات في السوق العالمية .هذه الظروف تساهم في تفاقم مشكلات الفقر والبطالة، مما يُصعِّب من إمكانية الوصول إلى الغذاء الصحي والمتنوع(1) .

تشمل المشكلات الاقتصادية التي تواجه منظومة" أمان "تحديات أخرى تتعلق بتقلب الأسعار وعدم الاستقرار الاقتصادي .في مصر .(2) التضخم قد أثر بشكل كبير على أسعار السلع الأساسية، مما جعلها بعيدة المنال للمستهلكين العاديين .بينما في العراق، على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن الكلفة العالية للإنتاج الزراعي والتكاليف الخفية المرتبطة بالاستثمار في القطاع الزراعي تبقي على هذه التحديات قائمة . تتطلب معالجة هذه القضايا رؤية شاملة تضم جميع الأطراف المعنية وتوجيه الموارد بشكل فعال لتحقيق بيئة زراعية تعزز الأمن الغذائي وترفع من مستويات معيشة المواطنين، بالتوازي مع تعزيز القدرة على مقاومة الأزمات المستقبلية.

الفرع الرابع

المشكلات الإدارية

تعد المشكلات الإدارية من أبرز التحديات التي تواجه منظومة الأمن الغذائي في كل من مصر والعراق، حيث تلعب الإدارة الفعّالة دوراً محورياً في تعزيز استدامة هذه السياسات .تعاني كلا الدولتين من نقص في التنسيق بين الجهات المعنية، مما يؤدي إلى تضارب الجهود وتوزيع الموارد بشكل غير فعّال .في العراق، على سبيل المثال، تتوزع المسؤوليات بين وزارات متعددة دون وجود نظام واضح للتواصل أو التعاون، مما يؤدي إلى تأخير

(1)Hawkes, C. (2007). Globalization, Food and Nutrition Transitions. WHO Commission on Social Determinants of Health. Ottawa: Globalization and Health Knowledge Network.

(2)Guillén, M. D., & Uriarte, P. S. (2012, April). Aldehydes contained in edible oils of a very different nature after prolonged heating at frying temperature: Presence of toxic oxygenated α, β unsaturated aldehydes. Food Chemistry, 131(3), 915-926.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في اتخاذ القرارات الحيوية .بينما في مصر، يعاني النظام الإداري من بيروقراطية زائدة، حيث يعيق التعقيد الإجراءات السريعة المطلوبة للاستجابة للأزمات الغذائية المحتملة (1).

علاوة على ذلك، يُعزى عدم فعالية السياسات الغذائية في البلدين جزئياً إلى نقص التدريب والتأهيل للموظفين العاملين في هذا المجال .فالتغيير المستمر في سياسات الأمن الغذائي، والذي يتطلب مهارات متطورة ومعرفة عميقة بالاقتصاد الزراعي والإدارة الصحية، يصبح عائقاً كبيراً في السياقات الحالية .حتى في ظل وجود بيانات كافية، يفتقر المسؤولون إلى الآليات اللازمة لتحليلها واستخدام نتائجها بشكل فعال، مما يعيق تنفيذ الخطط المرسومة بشكل صحيح .كما أن ضعف القيادة والرؤية الاستراتيجية يؤثران سلباً على القدرة المؤسسية على الاستجابة للتحديات المستجدة، ويجعل من الصعب تحقيق الأهداف المنشودة. (2).

علاوة على ذلك، تساهم النزاعات السياسية والصراعات الداخلية بشكل مباشر في تفاقم مشكلة الإدارة في العراق بشكل خاص، حيث تنعكس الهشاشة السياسية على القدرة على صياغة سياسات مستقرة وشاملة .بينما في مصر، تؤثر الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، مثل ارتفاع نسبة البطالة والتغيرات المناخية، على الاستقرار الإداري، مما يستدعي استجابات احترافية مرنة .لذا، يُعتبر تعزيز الكفاءة الإدارية وبناء القدرات من الأولويات الأساسية لتفعيل برامج الأمن الغذائي، إذ يتطلب ذلك تصميماً منهجياً لتدريب الكوادر المتخصصة وتطوير موارد بشرية فعّالة، بالإضافة إلى استراتيجيات واضحة تعزز من التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية في كلا البلدين.

الفرع الخامس

المشكلات الاقتصادية

تواجه كل من مصر والعراق تحديات اقتصادية معقدة ترتبط بشكل مباشر بأمنهما الغذائي .تتداخل هذه التحديات مع مشاكل هيكلية ومؤسسية، حيث تعاني الدولتان من معدلات بطالة مرتفعة وتضخم متزايد يؤثر على القدرة

(1)سحر البهائي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2019.

(2) خليل خميس، الازمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد رقم (5)، السنة 2016، ص133.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

على توفير الغذاء بأسعار معقولة .تعكس هذه المشكلات الاقتصادية نقصًا في الاستثمارات الفعالة في القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى الاعتماد الكبير على الواردات لتغطية احتياجات السوق المحلي .في مصر ، على سبيل المثال، تمثل المحاصيل المحلية نحو 60% فقط من احتياجات البلاد الغذائية، مما يجعلها عرضة للتقلبات في الأسعار العالمية .أما في العراق، فعلى الرغم من كفاءته الزراعية التقليدية، فإن السنوات الطويلة من النزاع وعدم الاستقرار أثرت سلباً على الإنتاجية. (1).

بالإضافة إلى ذلك، تعاني المنظومات الاقتصادية في كلا البلدين من إشكاليات تتعلق بالدعم الحكومي للزراعة . في مصر ، يتم توفير الدعم المالي للمزارعين، لكن توزيع هذه المساعدات غالبًا ما يتسم بالقصور وعدم الفاعلية، مما يترتب عليه ضعف الإنتاجية وتدني الجودة .في العراق، تواجه الدولة صعوبة في تحقيق التوازن بين سياستها الاقتصادية واحتياجات تطوير القطاع الزراعي؛ إذ يُعزى ذلك إلى تبعيتها الكبيرة لإيرادات النفط التي تستحوذ على نصيب الأسد من الميزانية .نتيجة لذلك، يعاني القطاع الزراعي من قلة التخصيصات المالية، مما يعيق المشاريع المستدامة ويحد من فرص الاستثمار في البنية التحتية الزراعية. (2).

من الأهمية بمكان أن تعالج كل من مصر والعراق هذه المشكلات الاقتصادية من خلال تبني استراتيجيات شاملة لإصلاح السياسات الغذائية .يتطلب ذلك توجيه الاستثمارات نحو الابتكار الزراعي، وإعادة هيكلة الدعم الحكومي ليكون أكثر فعالية واستدامة .كما يتعين تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص لتمويل المشاريع الزراعية وتعزيز التكنولوجيا الحديثة، مما يمكن الدولتين من تقليل نقص الأمن الغذائي والاعتماد على الواردات . فقط من خلال هذه التدابير ، يمكن لمصر والعراق تقوية اقتصادهما ودعم أمنهما الغذائي في آن واحد.

(1) عماد حسن النجفي، لؤي غازي العلاق، تقدير مؤشرات الأمن الغذائي وتحليلها في بلدان عربية مختارة 1996–2012، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد رقم (21)، العدد (84)، السنة 2015، ص66.

(2)جيهان محمد العفيفي، منيرة جلال النجار، تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوي القومي والقطاع الزراعي المصري" ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثامن والعشرون – العدد الرابع،2018.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثاني

الإجراءات القانونية لمكافحة تهريب المواد الغذائية

تُعتبر الإجراءات القانونية لمكافحة تهريب المواد الغذائية عنصرًا أساسيًا في تأمين الأمن الغذائي وتعزيز استقرار الأسواق .تختلف القوانين والتشريعات المعمول بها في كل من مصر والعراق، حيث تسعى الحكومات إلى وضع قواعد تنظم تجارة المواد الغذائية، وتفرض العقوبات المناسبة على مرتكبي الجرائم المرتبطة بالتهريب . في مصر ، وقد تم إقرار قانون رقابة الأغذية الذي يتضمن فرض عقوبات صارمة على أي تدخل غير قانوني في سلسلة التوريد .بينما في العراق، تم تعزيز التشريعات منذ سنوات عديدة لمواجهة التهريب، مع التركيز على المواد الغذائية، حيث وضعت القوانين آليات لمراقبة الحدود وفرض ضوابط على تجارة المواد الغذائية المستوردة. (1).

تعتمد فعالية هذه القوانين على قدرة المؤسسات المعنية مثل وزارات الزراعة والداخلية والمالية، على التنسيق فيما بينها وإقامة شراكات مع السلطات الجمركية .يُظهر التحليل للبيانات المتعلقة بعمليات التهريب دليلاً على أن بعض الثغرات في القوانين الحالية، مثل قلة العقوبات الرادعة، قد أسهمت في تفشي مشكلة التهريب، مما يستدعي إعادة تقييم استراتيجيات التنفيذ والمراقبة. (2).

إضافةً إلى ذلك، يُعتبر التعاون الدولي مهمًا لمكافحة تهريب المواد الغذائية .يتطلب ذلك إقامة شراكات مع دول الجوار وتبادل المعلومات حول أساليب التهريب واتجاهاته، بما في ذلك التعاون في مجال تدريب الكوادر الأمنية وتحسين التقنيات المستخدمة في المراقبة .من خلال تبادل التجارب الناجحة وتطبيق المعايير الدولية، يمكن تعزيز قدرة الحكومات على التصدي للتهريب بفعالية أكبر .هذا التعاون يسهم في بناء الثقة بين الدول ويعزز الجهود المشتركة لضمان أن الأمن الغذائي ليس مجرد سياسات محلية بل مسؤولية جماعية وعالمية.

(1) احمد غسان ابراهيم، اثر الصدمات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لدول جنوب شرق آسيا (تايلاند– كوريا الجنوبية)، حالة دراسية، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد رقم (49)، الجزء الثاني، السنة 2020، ص165.

(2) المصدر السابق، نفس الاشارة السابقة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الأول

القوانين المعمول بها

تنطوي القوانين المعمول بها في مصر والعراق بشأن الأمن الغذائي على مجموعة من التشريعات والإجراءات التي تهدف إلى حماية الإنتاج الزراعي وضمان توفير الغذاء بشكل كافٍ وآمن للمواطنين .في مصر، تحكم قوانين الأمن الغذائي إطاراً قانونياً شاملاً يضم قانون الزراعة رقم 53 لسنة1966 ، الذي يضع الأسس القانونية لتنظيم الزراعة والإنتاج الغذائي .كما تتضمن التشريعات المصرية توجيهات خاصة للرقابة على الأسواق الغذائية، من خلال إنشاء هيئة سلامة الغذاء التي تتولى مسؤولية مراقبة جودة المنتجات الغذائية والتأكد من سلامتها(1)

على الجانب الآخر، يعتمد العراق على مجموعة من القوانين التي تعكس الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي، بما في ذلك قانون وزارة الزراعة الذي يركز على دعم الفلاحين وتوفير السلع الأساسية .بالإضافة إلى ذلك، تبنت الحكومة قوانين مرتبطة بالاستيراد والتصدير تؤكد على ضرورة الالتزام بالمعايير الصحية والبيئية، مما يساهم في تقليل مخاطر تهريب المواد الغذائية ورفع مستوى الأمان الغذائي .في السنوات الأخيرة، شهدت تلك القوانين تعديلات تهدف إلى تطوير السياسات الزراعية وتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي، بما يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة. (2).

تتطلب استراتيجيات الأمن الغذائي الفعالة تفعيل التعاون والتنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية المختلفة . يلعب دور وزارة الزراعة بشكل خاص دوراً محورياً في تطبيق تلك السياسات من خلال برامج الدعم التي يقدمها للمزارعين .كما تشارك الهيئات المسؤولة عن الصحة العامة في تأكيد سلامة المنتجات الغذائية، مما يعكس

(1)Verpoorten, M., Arora, A., Stoop, N., & Swinnen, J. (2013). Self-reported food insecurity in Africa during the food price crisis. Food Policy, 39, 51-63.

(2)أمنة باقر حسن، سياسة الامن الغذائي المستدام في العراق ما بعد عام2003 ، جامعة بغداد، 2017.، ص78.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشراكة بين مختلف الجهات .إن وجود إطار قانوني متكامل وفعّال يجعل من الممكن مواجهة التحديات التي يعاني منها النظام الغذائي في كلا البلدين، ويلعب دوراً حاسماً في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الفقر. (1).

المطلب الثاني

التعاون الدولي

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي في الدول مثل مصر والعراق تعزيز التعاون الدولي كخطوة استراتيجية ومؤثرة في مواجهة التحديات المعقدة التي تواجه كلتا الدولتين في هذا المجال .فالتعاون الدولي يمتد ليشمل تبادل المعرفة والخبرات والتكنولوجيا، ولا يقتصر فقط على المساعدات المالية، بل يعتمد أيضًا على إنشاء شراكات استراتيجية تهدف إلى تطوير الابتكارات الزراعية وتعزيز القدرة الإنتاجية .في هذا السياق، يمكن تسليط الضوء على دور المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) في دعم جهود البلدين من خلال مبادرات تهدف إلى تقوية الأنظمة الغذائية ومنع انعدام الأمن الغذائي.

علاوة على ذلك، يبرز التعاون الثنائي بين مصر والعراق كعنصر حيوي في تبادل السياسات الفعالة وأفضل الممارسات في مجال الأمن الغذائي .إذ يشمل ذلك تنسيق الجهود في مجالات الزراعة المستدامة، والممارسات الجيدة في التخزين والسلامة الغذائية، فضلاً عن تعزيز نظم الإنذار المبكر لمواجهة الأزمات الغذائية .إذ يستند نجاح هذه المبادرات إلى بناء الثقة بين الدول، والتي تؤدي إلى تعزيز الشفافية في تبادل البيانات.

إن عمل مصر والعراق مع دول أخرى ومنظمات متعددة الأطراف يُعدّ خطوة ضرورية لضمان مصالح الأمن الغذائي .لهذا، يجب على الدولتين تنسيق مبادراتهما مع الأجندات العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة، والتحولات المناخية، مما يتيح لهما استغلال الموارد بشكل أفضل وزيادة الاستجابة للأزمات الغذائية .تنسيق هذه السياسات مع المجتمع الدولي يعزز من قدرتهم على الاستفادة من التمويل العالمي، وبالتالي يسهم في تحقيق إنجازات مستدامة في تعزيز القدرة على الإنتاج الزراعي وتحسين سلاسل الإمداد الغذائية (2).

(1) مركز حوكمة للسياسة العامة، مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق، http://www.iqgcpp.org/wp-content/uploads/2016/04/

(2) عماد حسن النجفي، لؤي غازي العلاق، مصدر سابق، ص83.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثالث

دور المجتمع المدني في تعزيز الأمن الغذائي

يلعب المجتمع المدني دورًا محوريًا في تعزيز الأمن الغذائي، حيث يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال مبادرات فعالة ومؤثرة تتعلق بالممارسات الزراعية والتغذوية .يشمل هذا الدور مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية، والمجموعات المجتمعية، والجمعيات التي تساهم في تحسين الوصول إلى الغذاء، وتوفير الدعم للفئات الأكثر هشاشة .تُعتبر المبادرات المحلية من أبرز آليات المجتمع المدني في هذا السياق، حيث تسهم هذه المبادرات في تطوير نماذج زراعة مستدامة، وتوفير التدريب والمشورة للمزارعين، مما يزيد من إنتاجهم ويعزز من قدرة المجتمع على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

على الرغم من أن التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في بلدان مثل مصر والعراق متعددة ومعقدة، فإن المجتمع المدني يمتلك القدرة على استحداث حلول مبتكرة .تعد التوعية والتثقيف جزءًا أساسيًا من هذه العملية، حيث تعمل المنظمات على توعية المزارعين والمستهلكين بأهمية التحول إلى أنظمة غذائية صحية ومتنوعة .عبر تنظيم ورش عمل، وندوات، وحملات توعية، تساهم هذه الجهات في تحسين معرفة الأفراد وأسرهم بالأغذية الغنية بالعناصر المغذية، مما يؤدي إلى تقليل معدلات سوء التغذية ونقص الفيتامينات (1).

علاوة على ذلك، يقوم المجتمع المدني بتقوية شبكة التعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة في مجال الأمن الغذائي، بما في ذلك الحكومة، والقطاع الخاص، والمزارعين .من خلال بروتوكولات واضحة وتعاون فعال، يتمكن المجتمع من تبادل المعلومات والموارد، مما يعزز جهود بناء استراتيجيات أكثر فعالية في مكافحة الفقر الغذائي وتعزيز السعة الإنتاجية .هكذا، يتضح أن المجتمع المدني لا يساهم فقط في تنفيذ برامج الدعم، بل يعمل كحلقة وصل بين مختلف الفاعلين في مجال الأمن الغذائي، مما يحقق تأثيرًا مجتمعيًا واسعًا يصب في صالح تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

(1)مركز حوكمة للسياسة العامة، مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق، http://www.iqgcpp.org/wp-content/uploads/2016/04/

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الأول

المبادرات المحلية

تُعتبر المبادرات المحلية عنصراً أساسياً في تعزيز الأمن الغذائي، إذ تلعب دوراً محورياً في مواجهة التحديات الغذائية التي تواجه المجتمعات مثل الفقر، والبطالة، وندرة الموارد .في كل من مصر والعراق، تعرضت المجتمعات لعدة أزمات غذائية ناتجة عن عوامل متعددة منها النزاعات الداخلية، التغيرات المناخية، وسوء الإدارة .من هنا، برزت الحاجة إلى تطوير مبادرات محلية تسهم في تعزيز المكتسبات الغذائية وتلبية احتياجات السكان (1).

في مصر، تم تنفيذ مجموعة من المبادرات التي تتضمن تطوير الزراعة المستدامة، وتأهيل شبكات توزيع الغذاء . على سبيل المثال، تم تنظيم مشروعات زراعية محلية تستهدف الشراكات بين المزارعين والمستهلكين، تسهم في تحسين الظروف الاقتصادية للمزارعين من جهة، وتمكن المستهلكين من الوصول إلى منتجات طازجة بأسعار معقولة من جهة أخرى .هذا النهج يعكس أهمية العامل المجتمعي في استدامة الأمن الغذائي، حيث ينتج عن التعاون والتفاعل بين جميع الأطراف الفاعلة نتائج إيجابية على المدى البعيد. (2).

أما في العراق، فتبرز بعض المبادرات التي تهدف إلى تحسين إنتاجية المواد الغذائية وتوسيع الرقعة الزراعية، مع التركيز على إعادة تأهيل المناطق التي تضررت من النزاعات .تمثل مشاريع الزراعة العضوية والممارسات الزراعية المثلى جزءاً من الجهود المبذولة لزيادة إنتاج المحاصيل، وتعزيز قدرة المجتمعات على الاعتماد الذاتي . علاوة على ذلك، يعتمد العديد من السكان على المبادرات المحلية التي تُعنى بالتوعية والتثقيف حول أفضل الطرق لإدارة الموارد الزراعية والحفاظ على البيئة، مما يسهم في تحسين مستوى دخل الأسر وضمان الأمن الغذائي .من خلال هذه الأمثلة، يتضح كيف يمكن للمبادرات المحلية أن تُسهم في بناء أسس قوية للأمن الغذائي، تسهم في تعزيز استقرار المجتمعات المعنية وتلبية احتياجاتها. (3).

(1)حسين سالم جاسم البغدادي، مصدر سابق، ص76.

(2)اخلاص محمد حسين، دور تقنيات الري الحديثة في تحقيق الامن الغذائي في العراق، جامعة بغداد، 2012.

(3)عماد حسن النجفي، لؤي غازي العلاق، مصدر سابق، ص93.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الثاني

التوعية والتثقيف

تعتبر التوعية والتثقيف من الأدوات الأساسية لتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية، على وجه الخصوص في مصر والعراق .يرتبط مفهوم التوعية بمستوى وعي الأفراد والمجتمعات بالمواضيع المتعلقة بالإنتاج الغذائي، التغذية، وأهمية استدامة الموارد .فقد أظهرت دراسات متعددة أن الوعي العام يؤثر بشكل مباشر على سلوكيات الاستهلاك وإدارة الموارد الطبيعية، مما يساهم في تحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي.

في مصر ، تساهم عدة منظمات غير حكومية، بالإضافة إلى الجهات الحكومية، في إطلاق حملات توعوية تهدف إلى رفع مستوى الوعي حول الأهمية الحيوية للأمن الغذائي .تشمل هذه الحملات ورش عمل، محاضرات، ونشاطات ميدانية تستهدف الفلاحين والنساء والشباب .تركز الرسائل التوعوية على الممارسات الزراعية المستدامة، استخدام التقنيات الحديثة، وتوجيه المجتمعات نحو الزراعة المتكاملة .كما تدعو إلى تغيير العادات الغذائية والتوجه نحو الأغذية المحلية، الأمر الذي يعد بمثابة خطوة نحو تقليل الاعتماد على الواردات .(1)

بينما في العراق، تلعب المنظمات الدولية والمحلية دورًا محوريًا في إطلاق البرامج التعليمية التي تستهدف المجتمعات المختلفة، خصوصًا في المناطق الريفية .يُنظر إلى التثقيف كوسيلة لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وتعزيز التفاعل بين المزارعين والمستهلكين .يتم استخدام أساليب تعليمية متعددة، منها التعليم عبر الإنترنت، والتدريب العملي، وهو ما يساهم في تقديم المعرفة بشكل أكثر فعالية للأفراد .إن إقبال الشباب والمرأة على هذه البرامج يشير إلى تحول ملحوظ في كيفية فهم المجتمع المحلي للأمن الغذائي ومكوناته الأساسية .(2)

(1)مركز حوكمة للسياسة العامة، مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق، http://www.iqgcpp.org/wp-content/uploads/2016/04/

(2)مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثالث، العدد رقم (15)، السنة 2010.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لم يقتصر دور التوعية على تحقيق الأمن الغذائي فحسب، بل أصبح يشكل وسيلة لإشراك المجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار المتعلقة بالموارد والإنتاج .من خلال معالجة قضايا تغير المناخ، وحماية التربة، وتقنيات الحفاظ على المياه، تنجح برامج التثقيف في تحفيز الشعور بالمسؤولية بين السكان وتعزيز التزامهم بالأمن الغذائي على المدى الطويل .لذا، فإن الاستثمار في التوعية يعتبر خطوة استراتيجية لضمان مستقبل مستدام للأمن الغذائي في كل من مصر والعراق، ويعكس أهمية بناء قدرات المجتمعات المحلية كجزء من الحلول لتحقيق التنمية المستدامة. (1).

المطلب الرابع

توصيات لتحسين سياسات الأمن الغذائي

يمكن اعتبار الأمن الغذائي قضية حيوية تتطلب استراتيجيات متكاملة تهدف إلى تحقيق استدامة الأغذية وضمان وصول المجتمع إلى احتياجاته الأساسية .ولتحسين سياسات الأمن الغذائي في كل من مصر والعراق، يجب التركيز أولاً على تعزيز التعاون بين الوزارات المعنية .يتطلب ذلك إقامة منصات تواصل فعالة تجمع وزارات الزراعة والاقتصاد والصحة والتخطيط، وتفعيل تلك المنصات من خلال اجتماعات دورية لتنسيق السياسات وتبادل المعلومات .من المفيد أيضاً إنشاء فرق عمل متعددة التخصصات تشمل خبراء من هذه الوزارات بهدف تطوير استراتيجيات شاملة تحقق الفائدة لجميع القطاعات .هذا التعاون يمكن أن يسهم في توحيد الجهود لمواجهة التحديات المشتركة، مثل التغيرات المناخية وارتفاع أسعار المواد الغذائية، من خلال وضع حلول مبتكرة تتجاوز الحلول التقليدية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين الآليات التنفيذية يتطلب إعادة النظر في السياسات الحالية وتحديثها لتكون أكثر مرونة وفاعلية .يمكن أن يتضمن ذلك تطوير نظم معلومات فعالة لرصد حالة الأمن الغذائي، وتقديم بيانات دقيقة عن الإنتاج والاستهلاك والاحتياجات المستقبلية .ينبغي على الحكومات أيضاً الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك نظم الري والمخازن الحديثة، لتقليل الفاقد وتحسين الجودة .إلى جانب ذلك، يعد تنويع مصادر الغذاء وتوسيع نطاق الشراكات مع القطاع الخاص والمزارعين المحليين رهناً أساسيًا لتعزيز

(1)عماد حسن النجفي، لؤي غازي العلاق، مصدر سابق، ص96.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إنتاجية القطاع الزراعي ودعمه .كل هذه العناصر مجتمعة يمكن أن تشكل أساسًا قويًا لإعادة صياغة سياسات الأمن الغذائي بما يتماشى مع احتياجات المجتمع وخصوصيات كل بلد، مما يعزز القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان سلامة الغذاء في المستقبل. (1).

الفرع الأول

تعزيز التعاون بين الوزارات

يعتبر تعزيز التعاون بين الوزارات خطوة حيوية لتحسين سياسات الأمن الغذائي في البلدان، ومن بينها مصر والعراق .يتطلب الأمن الغذائي المتكامل تنسيقًا فعالًا بين وزارات متعددة مثل الزراعة، والصناعة، والتجارة، والبيئة، وذلك من أجل اختيار استراتيجيات مناسبة تعزز الإنتاج المحلي، وتوجه السياسات نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي .يتوجب على هذه الوزارات تبادل البيانات والمعلومات الحيوية حيال الموارد المتاحة، الاحتياجات المحلية، وضغوط العرض والطلب .إن التوافق الاستراتيجي بين وزارات مثل وزارة الزراعة، التي تركز على تطوير الإنتاج الزراعي، ووزارة التجارة، المسؤولة عن تسهيل استيراد المواد الغذائية وتوزيعها، يمكن أن يسهم في توفير نظرة شمولية لأزمة الأمن الغذائي واستغلال الموارد بكفاءة. (2).

بغية تعزيز هذا التعاون، يُنصح بإنشاء لجان مشتركة أو فرق عمل تضم مختصين يمثلون مختلف الوزارات . هذه الفرق يمكن أن تتحمل مسؤولية تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لمواجهة المنازعات الإدارية وتنظيم الأدوار .ونظرًا لطبيعة الأسواق المتغيرة وتحديات المناخ، يجب أن يُعد إطار العمل المشترك مرنًا لتكييف السياسات مع المستجدات .علاوة على ذلك، يتطلب تحسين الأمن الغذائي العمل على إطلاق حملات توعية، حيث تساهم هذه الحملات في تعريف الجمهور بأهمية العمل التكاملي بين الوزارات وتأثيره المباشر على الواقع المعيشي للفئات الهشة.

(1)مركز حوكمة للسياسة العامة، مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق، http://www.iqgcpp.org/wp-content/uploads/2016/04/

(2)ابراهيم حربي ابراهيم، سياسات الامن الغذائي في العراق: التحديات والحلول، مجلة الرافدين الجامعة، 2016.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما ينبغي التركيز على تحفيز البحث والتطوير من خلال خطط مشتركة بين الوزارات المعنية .يمكن للاستثمار في الابتكار التكنولوجي، وتطوير أنظمة المعلومات الزراعية، أن يزود هذه الوزارات بالأدوات اللازمة لمراقبة الإنتاجية الغذائية ومواجهة التحديات .إن دعم الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من شأنه أيضًا تعزيز فعالية هذه الجهود، مما يوسع نطاق التعاون ويحفز العمل الجماعي نحو هدف مشترك يتمثل في ضمان استدامة الأمن الغذائي .إن تحقيق كل هذه الأهداف يتطلب التزامًا أكيدًا من قبل كافة الوزارات ورؤية فعّالة تسعى لتحقيق نتائج ملموسة على الأرض، تعزز مسؤولية الوزارات ومؤسسات الدولة في تأمين الغذاء للمواطنين. (1).

الفرع الثاني

تحسين الآليات التنفيذية

تحسين الآليات التنفيذية يعتبر دعامة أساسية في تعزيز فعالية سياسات الأمن الغذائي في كل من مصر والعراق .تتطلب الآليات التنفيذية الفعّالة نظامًا متكاملًا يجمع بين التخطيط السليم والتنفيذ الدقيق، مما يستلزم تنسيقًا أكبر بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية .يتعين على الحكومات في كلا البلدين مراجعة استراتيجياتها بهدف تفعيل الآليات التي تسهم في تحقيق أهداف الأمن الغذائي .يُعَدُّ تطوير نظم معلومات دقيقة وموثوقة عن الإنتاج الزراعي والمخزونات الغذائية أمرًا جوهريًا لتحسين انسياب المعلومات بين الأطراف المعنية، مما يعزز من القدرة على اتخاذ القرارات المدروسة.

أيضًا، ينبغي تعزيز القوانين والتشريعات المتعلقة بالأمن الغذائي لتسهيل إجراءات التنفيذ، وتوجيه الموارد نحو بناء قدرات المؤسسات المعنية .تأتي ضرورة الاستثمار في التدريب والتأهيل المهني للعاملين في القطاع الزراعي والغذائي كجزء من هذه العملية، حيث يسهم تعميق المعرفة والمهارات في تحسين مردودية الإنتاج وزيادة كفاءة الأداء .كما يجب وضع آليات للمراقبة والتقييم تسمح بتتبع التقدم المحرز والتعديلات اللازمة على السياسات

(1) المصدر السابق، نفس الاشارة السابقة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القائمة .الشفافية في عرض المعلومات والتقارير على الجمهور تساهم أيضًا في بناء الثقة وتعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني. (1).

علاوة على ذلك، يتعين على حكومات مصر والعراق تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق المزيد من الفعالية .يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورًا مهمًا في تدعيم الاستثمارات وتقديم حلول تكنولوجية مبتكرة لتحسين الإنتاجية .تتطلب هذه الديناميات إطار عمل يشجع على الابتكار والتعاون الفعال، مما يؤدي إلى بيئة مواتية لتحسين آليات التنفيذ .فعندما تتضافر الجهود بين جميع الأطراف المعنية، يصبح من الممكن إنشاء شبكة متقنة تربط بين عناصر الأمن الغذائي المختلفة، مما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام والكافي لجميع المواطنين.

المبحث الثالث

دراسات مقارنة بين مصر والعراق

تحظى السياسات الغذائية في كل من مصر والعراق بأهمية خاصة، نظرًا لتأثيرها المباشر على الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في كلا البلدين .على الرغم من تقارب الجغرافيا والتحديات العامة التي تواجههما، فإن لكل منهما استراتيجيات تختلف في تكوينها ونتائجها .تتمثل الأبعاد الأساسية للسياسات الغذائية في مصر في التركيز على زيادة إنتاج المحاصيل الأساسية مثل القمح والأرز، بينما يحاول العراق إعادة بناء نظامه الزراعي بعد عقود من الصراع .في هذا السياق، تتضح الفروقات والتشابهات في كيفية معالجة تحديات الأمن الغذائي، مما يتيح المجال لإجراء دراسات مقارنة فاقعة. (2).

تحقق مصر تقدمًا ملحوظًا في مشاريع تحديث الزراعة، حيث تعتمد على تقنيات حديثة وأبحاث زراعية لضمان تحسين الغلة الزراعية وتطوير سلسلة التوريد .بالمقابل، يرنو العراق إلى استغلال موارده المائية والزراعية بشكل فعال من خلال استراتيجيات تعود إلى أسس التنمية المستدامة، رافقها إحياء للزراعة التقليدية .تبرز الدروس

(1)بشري رمضان ياسين، تحديات ومعوقات الامن الغذائي في العراق وافاقه المستقبلية، مجلة جامعة دهوك، المجلد (17)، العدد رقم (2)، السنة 2014.

(2) المصدر السابق، نفس الاشارة السابقة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستفادة من هذا المقارنة في أهمية التعليم والتدريب الزراعي، والتي تعد ركائز أساسية للنجاح في كلا البلدين . بالإضافة إلى ذلك، تساعد الاستثمارات الخارجية والمحلية في دعم الابتكارات الزراعية، مما يؤدي إلى تعزيز مرونة المجتمعات المحلية في مواجهة الأزمات الغذائية.

أما التجارب الناجحة بين الدولتين فتتمثل في برامج التعاون الإقليمي التي تشمل تبادل المعرفة والخبرات، ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي .إن المشاريع المشتركة التي تركز على إدارة المياه والتخزين الفعال للمحاصيل تعكس كيفية الاستفادة من الموارد المتاحة بشكل مستدام .فضلًا عن ذلك، تمثل البحوث الموسعة حول التنوع البيولوجي الزراعي وكيفية تكامل أنظمة الكفاءة الطاقة والمدخلات الزراعية في العراق ومصر نماذج يمكن تبنيها لتطوير سياسات أكثر عقلانية ومرونة .إن هذا التحليل المقارن يسهم بوضوح في تعزيز الفهم لقضايا الأمن الغذائي، مما يوفر إطار عمل يمكن أن تستند إليه السياسات المستقبلية في كل من البلدين لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. (1).

المطلب الأول

الدروس المستفادة

في إطار دراسة الأمن الغذائي، تبرز الدروس المستفادة من المقارنة بين مصر والعراق كعناصر حيوية لفهم التحديات والسياقات المختلفة التي يواجهها كلا البلدين .تتضح أهمية تطوير استراتيجيات مرنة ترتكز على سياقات محلية محددة، إذ يظهر أن الحلول العامة غالباً ما تكون غير فعالة في مواجهة الأزمات الغذائية التي تتطلب استجابات سريعة ومهنية.

بينما تسعى مصر إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية عبر المبادرات الوطنية مثل" مشروع المليون ونصف فدان"، يتضح أن العراق، بموارده الطبيعة الهائلة، يواجه تحديات بفضل عدم الاستقرار السياسي

(1)حالوب كاظم معله، مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التوزيع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (**WTO**)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد رقم (22)، العدد رقم (88)، السنة 2016، ص117.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والصراعات المستمرة .هذه الاختلافات المميزة تسلط الضوء على ضرورة تبني سياسات شاملة تُعزز من الاستثمار في البنية التحتية الزراعية وتحفز على الابتكار في مجال التقنيات الزراعية (1).

علاوة على ذلك، تشير التجربة في كلا البلدين إلى أهمية التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة لتسريع الاستجابة للأحداث الطارئة وضمان توزيع عادل للموارد .يتطلب الأمن الغذائي استجابة متعددة الأبعاد تتضمن التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز القدرة على صمود المجتمعات .وقد أظهرت الدروس المستفادة أيضاً ضرورة التركيز على التعليم والتوعية الزراعية كجزء من استراتيجيات الأمن الغذائي، حيث تساهم المعرفة بالممارسات الزراعية المستدامة في تحسين الإنتاجية وضمان استدامة الموارد الغذائية.

إذاً، يمكن تلخيص الدروس المستفادة من تجارب مصر والعراق في ضرورة تخصيص أساليب فعالة تتناسب مع الاحتياجات المحلية، وتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا لضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام .يُعتبر هذا التوجه ضرورة ملحة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية في كلا البلدين، ويساهم في بناء مجتمع متماسك وقادر على التصدي للأزمات الغذائية المحتملة.

المطلب الثاني

التجارب الناجحة

عند تناول التجارب الناجحة في مجال الأمن الغذائي لكل من مصر والعراق، يُعتبر تحليل ما تم تحقيقه في هذين البلدين من الأهمية بمكان لفهم كيفية مواجهة التحديات الغذائية المستمرة .تتجلى الانجازات في كلا البلدين من خلال استراتيجيات فعالة تضمنت تحسين الإنتاج الزراعي، تنويع المصادر الغذائية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.(2)

في مصر ، شكلت المشروعات الزراعية الكبرى، مثل مشروع استصلاح الأراضي في شمال الوادي، نقطة تحول في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية .وقد نجحت مصر أيضاً في تطبيق تقنيات ريّ حديثة،

(1)بشري رمضان ياسين، مصدر سابق.

(2)Noor Thoyibbah and Nor'Aznin, An Econometric Analysis of Food Security Determinants in Malaysia : A Vector Error Correction Model Approach (VECM), Universiti Utara Malaysia (UUM), Malaysia2015.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كأنظمة الري بالتنقيط، مما أسهم في تحسين كفاءة استخدام المياه وزيادة غلة المحاصيل .من جانب آخر ، تمثل فكرة إعادة تأهيل الأراضي القديمة وتدشين مشروعات زراعية مستدامة جزءاً من النموذج المصري الذي يوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والبيئية.

أما في العراق، فقد كانت الجهود الرامية إلى تحديث القطا ع الزراعي محورية .اتخذت الحكومة العراقية خطوات ملموسة لتطوير سلاسل الإمداد الغذائية، بدءاً من تحسين البنية التحتية للزراعة وصولاً إلى توفير الدعم للفلاحين من خلال المدخلات الزراعية .كما شهدت البلاد أيضاً زيادة الاستثمارات في الصناعات الغذائية المحلية، الأمر الذي ساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واستدامة غذائية .تجدر الإشارة إلى أن التعاون الدولي، بما في ذلك الدعم من منظمات الأمم المتحدة، كان له دور حاسم في تعزيز السياسات الغذائية والاستجابة للأزمات، مما يعكس أهمية العمل الجماعي في تحسين الأمن الغذائي.(1)

في السياق ذاته، يتضح أن كلاً من مصر والعراق نجحا في تحويل التحديات إلى فرص عبر تعلّم الدروس من التجارب السابقة .يسمح إطار العمل المتكامل الذي يجمع بين الابتكار والتقليدية، بما في ذلك الزراعة العضوية وأساليب الإنتاج المستدام، باستنساخ إنجازات ناجحة تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية .تظهر هذه التجارب أهمية التركيز على السياسات التي تعزز من التأقلم مع الأزمات، مما يسهم في بناء أنظمة غذائية مرنة قادرة على مواجهة التغيرات المناخية والاقتصادية.

المطلب الثالث

التوجهات المستقبلية للأمن الغذائي

تعتبر التوجهات المستقبلية للأمن الغذائي عنصرًا حيويًا في استراتيجيات التنمية المستدامة لكل من مصر والعراق .يتطلب تحسين حالة الأمن الغذائي في كلا البلدين إدراكًا عميقًا للتحديات المرتبطة بالتغير المناخي، ونمو السكان، والموارد المائية المحدودة .لذا، تتجه السياسات نحو استغلال التقنيات الحديثة كوسيلة لتعزيز الإنتاجية الزراعية، حيث تلعب الابتكارات الزراعية مثل الزراعة الدقيقة، وأنظمة الري الذكي، وتطبيقات الذكاء

(1) ibid

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاصطناعي دورًا جوهريًا في تحسين كفاءة الموارد .تُظهر التجارب الناجحة في استخدام هذه التقنيات قدرتها على زيادة الغلة وتقليل الفوائد، مما يسهم في تلبية احتياجات الغذاء المتزايدة. (1).

علاوة على ذلك، تعتبر استدامة الموارد أمرًا حاسمًا للحفاظ على الأمن الغذائي .يتعين على كل من مصر والعراق تبني استراتيجيات إدارة الموارد المائية والتربة بشكل يضمن الاستخدام الأمثل ويقلل من التآكل وفقدان التنوع البيولوجي .يمكن أن يشمل ذلك تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة مثل الزراعة العضوية والمحافظة على التربة، بالإضافة إلى تنمية مشاريع الطاقة المتجددة التي تدعم العمليات الزراعية دون إضرار بالبيئة .إن العمل نحو تكامل هذه المبادئ مع الأطر التقليدية سيكون له أثر كبير على قطاع الأغذية، ويمنح الفرصة لتكييف النظام الغذائي العالمي مع التغيرات المناخية والتحديات الاقتصادية. (2).

في الختام، تشكل هذه التوجهات المستقبلية للأمن الغذائي فرصة لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضمان ملاءمة السياسات للتحولات السريعة في القطاع الزراعي .تحتاج مصر والعراق إلى تعزيز قنوات التواصل بين الحكومات، والباحثين، والمنتجين، لضمان تبادل المعرفة وتبني الحلول الابتكارية بشكل فعّال .هذا التعاون يمكن أن يكون منصة لتعزيز الأمن الغذائي، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لكلا البلدين في المستقبل.

الفرع الأول

التقنيات الحديثة

تتميز التقنيات الحديثة في مجال الأمن الغذائي بقدرتها على تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي وزيادة الاستدامة في استهلاك الموارد .تتمحور هذه التقنيات حول مجموعة متنوعة من الابتكارات التي تسهم في المدني بشكل فعال في تعزيز قدرة الدول مثل مصر والعراق على تلبية احتياجات سكانها المتزايدة .تتضمن هذه الابتكارات

(1)حالوب كاظم معله، مصدر سابق، ص112.

(2)المصدر نفسه ص166.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاستخدام المتكامل للتكنولوجيا الزراعية، بما في ذلك الزراعة الذكية، والبيانات الكبيرة، وأنظمة المعلومات الجغرافية، وكذلك التقنيات الوراثية التي تُستخدم في تحسين المحاصيل(1) .

عند النظر إلى الزراعة الذكية، نجد أنها تمثل نقلة نوعية في كيفية إدارة العمليات الزراعية .تعتمد هذه الأساليب على الاستشعار عن بعد والتكنولوجيا الحيوية، مما يمكن المزارعين من مراقبة ظروف التربة والمناخ بشكل دقيق، وبالتالي اتخاذ قرارات مبنية على البيانات لتحسين المحاصيل وتقليل الفاقد .كذلك، تلعب البيانات الكبيرة دوراً محورياً في تحليل أنماط الإنتاج واستهلاك الموارد، مما يساعد في تحديد الاتجاهات والاحتياجات المستقبلية.

في سياق خاص بمصر والعراق، يمكن ملاحظة أن تطبيق التقنيات الحديثة ليس مجرد وسيلة لتحسين الإنتاجية الزراعية، بل يمثل ضرورة ملحة لتحقيق الاستدامة الأمنية الغذائية .يتعين على الحكومات في كلا البلدين تعزيز السياسات التي تشجع على الابتكار والبحث العلمي، وتسهيل وصول المزارعين إلى هذه التقنيات .كما يجب أن تركز الجهود على خلق شراكات بين القطاعين العام والخاص، مما يسهم في تطوير حلول مبتكرة تدعم الأمن الغذائي على المدى الطويل .تعتبر هذه الإجراءات جزءاً أساسياً من استراتيجيات التكيف مع التحديات المرتبطة بتغير المناخ ونقص الموارد المائية، مما يعزز من القدرة على تحقيق الأمن الغذائي بشكل مستدام(2) .

الفرع الثاني

استدامة الموارد

تُعَدُّ استدامة الموارد من العناصر الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تساهم في ضمان توافر الموارد اللازمة لإنتاج الغذاء بكفاءة وفعالية على المدى الطويل .وتُواجه كل من مصر والعراق تحديات كبيرة تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والأراضي الزراعية .فنظرًا للإفراط في استخدام الموارد واستنزافها، فإن

(1)IFPRI, WFP, Cairo University. (2013). Tackling Egypt's Rising Food Insecurity in a Time of Transition. Cairo: International Food Policy Research Institute

(2)World Food Programme (2013b) Status of Poverty and food Security in Egypt : Analysis and Policy Recommendations. Preliminary Summary Report.World Food Programme: Egypt

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التدابير الهادفة إلى تعزيز الاستدامة تصبح ضرورية .في هذا السياق، تجسد إدارة الموارد المائية دورًا حيويًا، إذ تلعب المياه دورًا محوريًا في الزراعة، وتزويد المحاصيل بالاحتياجات اللازمة لتحقيق الغ yields المطلوبة.

تتطلب استدامة الموارد في كلا البلدين استراتيجيات فعالة للري، بما في ذلك تقنيات الري الحديثة مثل التنقيط والري المحوري، التي تُسهم في تقليل الفاقد من المياه وتحسين كفاءة استخدامها .بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على كلا البلدين اعتماد أساليب زراعية متجددة، مثل الزراعة العضوية، التي تركز على استخدام مدخلات طبيعية وتحسين خصوبة التربة، مما يؤدي إلى تعزيز صحة الأنظمة البيئية وتقليل التأثيرات السلبية للتغير المناخي . وهنا تبرز أهمية التدريب والدعم الفني للمزارعين، لتعزيز قدرتهم على تبني هذه الأساليب المستدامة. (1).

علاوة على ذلك، يتعين على مصر والعراق تطوير سياسات اقتصادية تدعم الاستدامة من خلال تعزيز البحث والابتكار في مجال الزراعة المستدامة .ففهم التداخلات المعقدة بين استخدام الموارد واحتياجات الأجيال القادمة يتطلب رؤية شاملة ورؤية استراتيجية تتجاوز المعايير التقليدية .ومن خلال التعاون الإقليمي والدولي، يمكن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات التي من شأنها تحسين إدارة الموارد وتعزيز فعالية الأنظمة الغذائية في مواجهة التحديات المستقبلية .يتطلب هذا التحول ليس فقط التوجه نحو الاستدامة، بل أيضًا التكامل الفعّال بين كافة الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لضمان نجاح هذه المبادرات في تحقيق الأمن الغذائي المستدام (2).

الخاتمة

تتناول سياسات الأمن الغذائي في مصر والعراق مجموعة معقدة من التحديات والفرص التي تعكس السياقات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية الفريدة لكل منهما .تمثل هذه السياسات حجر الزاوية في جهود البلدان لتحقيق الاستقرار الغذائي والنمو المستدام، حيث يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل بما في ذلك التغير

(1)حالوب كاظم معله، مصدر سابق، ص166.

(2)حسين سالم جاسم البغدادي، مصدر سابق، ص78.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المناخي، النزاعات المسلحة، واحتياجات السكان المتزايدة .من خلال دراسة مقارنة بين البلدين، يتضح أن مصر ، بفضل مشاريعها الكبرى في مجال الري والزراعة، تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي، بينما يواجه العراق تحديات بنيوية نتيجة الأزمات المتكررة التي أثرت سلباً على قطا ع الزراعة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تحليل دور السياسات الحكومية وتوجهاتها في تحسين إنتاجية القطا ع الزراعي وتعزيز سلاسل الإمداد الغذائي .على الرغم من اختلاف النهج المتبع في كلا البلدين، إلا أن كلاهما يواجه مشكلات تتعلق بإدارة الموارد المائية وارتفا ع تكاليف المدخلات الزراعية .كما أن التوجه نحو الاستخدام التكنولوجي في الزراعة، رغم بطئه في بعض الحالات، يوفر آفاقًا جديدة لتعزيز الأمن الغذائي وتطوير الممارسات الزراعية المستدامة.

في الختام، تعكس دراسة تجارب مصر والعراق في مجال الأمن الغذائي التحديات المشتركة التي تعوق تحقيق الاكتفاء الذاتي .تشمل تلك التحديات الحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى الانتقال نحو نظم غذائية أكثر استدامة ومرونة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي .يتطلب مستقبل الأمن الغذائي في كلا البلدين مزيجًا من الابتكار والسياسات الفعالة، جنبًا إلى جنب مع التوعية المستمرة للحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة، لضمان قدرة المجتمعات على مواجهة التقلبات المستقبلية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المصادر:

أولا- المصادر باللغة العربية

1. السيد عليوة، عبد الكريم درويش: دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، جامعة حلوان، بلا تاريخ نشر
2. الفريق الفني للبحوث(ايكاردا)، برنامج الاغذية العالمي للأمم المتحدة، المراجعة الاستراتيجية الوطنية لامن الغذاء والتغذية في العراق، 2018.
3. محمد يسري مصطفي، الأمن الغذائي العربي والازمة الغذائية، خسائر وحلول المستقبل، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد رقم (2)، السنة 2015
4. رضا محمد هلال، "امن الموارد واثاره الاستراتيجية على الدول العربية "، مجلة السياسة الدولية، العدد.168، اكتوبر 2011
5. جيمس اندرسون: صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999
6. احمد حسن علوان الشمري، قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في ظل الازمات العراق: حالة دراسية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2021
7. خالد قحطان عبود، الامن الغذائي في العراق وأفاقه المستقبلية في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، 2016
8. أثير عبادي عباس، الازمات في الاسواق المالية وانعكاساتها في الاقتصاديات العربية مع اشارة خاصة للاقتصاد العراقي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2011
9. عبد الرحمن محمود عليان، العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد: الضوابط والآليات، المؤتمر الأول لقسم المحاسبة والمراجعة عام 2011/ 2012)، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2016
10. اخلاص محمد حسين، دور تقنيات الري الحديثة في تحقيق الامن الغذائي في العراق، جامعة بغداد، 2012

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

11. صديق محمد الطيب ، "الأمن الغذائي العربي ومحدداته: السودان، نموذجا، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 34، السنة 2010

12. خيري عبد الرزاق جاسم: قضايا سياسية، المجلد الرابع، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان 2010,20,19

13. حسين سالم جاسم البغدادى، تحليل واقع الامن الغذائي وامكانات تحققه، مجلة القاسم للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد رقم (3)، السنة 2016

14. عادل المهدي وآخرون، تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل استراتيجية التنمية الزراعية 2030، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الرابع، ديسمبر 2021.

15. أنس البكري ووليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ّ(عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع،2002.

16. سحر البهائي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2019.

17. خليل خميس، الازمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد رقم (5)، السنة 2016

18. عماد حسن النجفي، لؤي غازي العلاق، تقدير مؤشرات الأمن الغذائي وتحليلها في بلدان عربية مختارة 1996–2012، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد رقم (21)، العدد (84)، السنة 2015

19. جيهان محمد العفيفي، منيرة جلال النجار، تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوي القومي والقطاع الزراعي المصري" ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثامن والعشرون – العدد الرابع،2018.

20. احمد غسان ابراهيم، اثر الصدمات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لدول جنوب شرق آسيا (تايلاند– كوريا الجنوبية)، حالة دراسية، جامعة تكريت، كلية الادارة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد رقم (49)، الجزء الثاني، السنة 2020

21. أمنة باقر حسن، سياسة الامن الغذائي المستدام في العراق ما بعد عام2003 ، جامعة بغداد، 2017.

22. اخلاص محمد حسين، دور تقنيات الري الحديثة في تحقيق الامن الغذائي في العراق، جامعة بغداد، 2012.

23. مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثالث، العدد رقم (15)، السنة 2010.

24. ابراهيم حربي ابراهيم، سياسات الامن الغذائي في العراق: التحديات والحلول، مجلة الرافدين الجامعة، 2016.

25. بشري رمضان ياسين، تحديات ومعوقات الامن الغذائي في العراق وافاقه المستقبلية، مجلة جامعة دهوك، المجلد (17)، العدد رقم (2)، السنة 2014.

26. حالوب كاظم معله، مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التوزيع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد رقم (22)، العدد رقم (88)، السنة 2016

27. مركز حوكمة للسياسة العامة، مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق، http://www.iqgcpp.org/wp-content/uploads/2016/04/

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيا- المصادر باللغة الاجنبية:

1. Noor Thoyibbah and Nor'Aznin, An Econometric Analysis of Food Security Determinants in Malaysia: A Vector Error Correction Model Approach (VECM), Universiti Utara Malaysia (UUM), Malaysia2015.
2. IFPRI, WFP, Cairo University. (2013). Tackling Egypt's Rising Food Insecurity in a Time of Transition. Cairo: International Food Policy Research Institute
3. World Food Programme (2013b) Status of Poverty and food Security in Egypt: Analysis and Policy Recommendations. Preliminary Summary Report.World Food Programme: Egypt

4. Heltberg, R., Hossain, N., & Reva, A. (2012). Living through Crises: How the Food, Fuel, and Financial Shocks Affect the Poor. Washington, USA: World Bank.

5. Hawkes, C. (2007). Globalization, Food and Nutrition Transitions. WHO Commission on Social Determinants of Health. Ottawa: Globalization and Health Knowledge Network.

6. Guillén, M. D., & Uriarte, P. S. (2012, April). Aldehydes contained in edible oils of a very different nature after prolonged heating at frying temperature: Presence of toxic oxygenated α, β unsaturated aldehydes. Food Chemistry, 131(3)

7. The Food and Agriculture Organization Of The United Nation (FAO), The Internatinal Fund For Agricultural Development (IFAD) and The World Food Programme (WFP) The State Of Food Insecurity in The Wold 2013 ", The multiple dimensions of Food security", Rome, FAO, 2015

8. Rodriguez-Takeuchi, L., & Imai, K. S. (2013). Food price surges and poverty in urban Colombia: New evidence from household survey data. *Food Policy, 43*, 227-236.

9. MOHP, NNI, UNICEF, Ain Shams University, and South African MRC. (2012). Egypt Nutrition: Landscape Analysis Report 2012

10. Jesus Huerta De Soto, money, bank credit and Economic cycles, second edition, translated by Melinda A. STROUP (Ludwing von mises instituteAlabama2009.

11. Verpoorten, M., Arora, A., Stoop, N., & Swinnen, J. (2013). Self-reported food insecurity in Africa during the food price crisis. Food Policy, 39, 51-63.

12. WFP. (2013). The Status of Poverty and Food Security in Egypt: Analysis and Policy Recommendations. Cairo.

13. Verpoorten, M., Arora, A., Stoop, N., & Swinnen, J. (2013). Self-reported food insecurity in Africa during the food price crisis. Food Policy, 39, 51-63.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

14. Yang, Q. et al, (2012). What We Eat in America, National Health and Nutrition Examination Survey, 2009–2010. Pediatrics

15. Ramadan, R., & Thomas, A. (2010, June). Impacts of Rising Food Prices on the Egyptian Households' Welfare